تصور مقترح لإدارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى

أ.د/ نبيه عبد الحميد العلقامى
أستاذ الإدارة الرياضية كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان
د/ محمد ابراهيم مغاورى
مدرس بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة الوادى الجديد

المقدمة ومشكلة البحث:

كلمة القانون اصلها يوناني kanun وهي تعني العصا المستقيمة، وهى تعبر عن نوع من النظام الثابت الذي ينظم سلوك وعلاقات الأشخاص في المجتمع على وجه الإلزام. (٢: ٦)

والتشريع الرياضي هو مجموعة القواعد العامة المستمدة من القواعد القانونية ومن قواعد تنظيم المؤسسات الرياضية وقواعد الأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي لكى توضح الحقوق والواجبات والمسئوليات والإختصاصات وتنظم النشاط الرياضي والأحداث الرياضية والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات في وقت معين وفقاً لمعايير وضوابط محلية أو دولية أو عالمية وتضمن السلطة المسئولة إحترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (٧: ٨١)

وتعد التشريعات الرياضية هى المنهاج الذى يعمل فى اطاره كل المؤسسات والعاملين فى المجال الرياضى وتحدد السبل التى يتطرق لها صانع القرار فى المجال الرياضى بل وتتحكم فى مدى تقدم مسيرة الحركة الرياضية. (٨: ٢٦٨)

أصبحت الرياضة ظاهرة جماهيرية، وأصبحت هناك ضرورة لصياغة القانون الرياضي من أجل حل وفض وتجنب النزاعات والصراعات ، حيث أن عملية الترويج للسلع إلى جانب التواجد الإعلامي المتزايد قد جعلت الرياضة أكثر احتمالاً لوجود الصراعات والنزاعات وبهذا فإن الترويج للرياضة قد أدى أيضًا إلى صراعات من جميع الأشكال والأحجام. (٧: ٩٢)

ويعتمد اصلاح النظام القانونى فى المجال الرياضى على البنية التشريعية السليمة حيث يجب أن تكون وفقا للهدف الذى وضعت من اجله، فمكنون القاعدة القانونية ومادتها الأولية يجب أن يخرج بطرق أو وسائل محددة، وعلى ذلك فإن صياغة القاعدة القانونية ضرورة لترجمة مكنونها وهذا بالنظر إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي في المجتمع المصرى، فالتشريع الجيد له قدرة تنافسية في مواجهة العالم المعاصر، الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة وافية ولفترة كافية له. (٣: ٢٠١)

وأصبح من الضرورى احداث تغيرات جوهرية فى استراتيجية التشريعات الرياضية والانفتاح على العالم الخارجى، وانتهاج سياسات واساليب مناسبة تؤدى الى استمرار كفاءة العملية الانتاجية وتأهيل الكوادر الوطنية وتوفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق نتائج مرضية. (٩: ٤٣)

مشكلة البحث:

أصبحت التشريعات الرياضية فى الوقت الراهن احد اهم مصادر التنمية فى المجتمعات المختلفة

واعداد جيل سليم من النشء والشباب حيث أصبحت الرياضة جزء من النظام الانتاجى فى المجتمعات المختلفة، وتواجه الرياضة المصرية العديد من المشكلات والصعوبات فى تحقيق المستهدف منها سواء على مستوى قطاع الممارسة او قطاع المنافسة لما نجده من عدم اعداد جيد للصياغة التشريعية او تضارب المصالح فى المجال الرياضى والذى أثر على اعداد قانون الرياضة الحالى رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ والذى اصبح يواجه مشكلة العوار الدستورى او التشريعى حيث اتضح مع التطبيق وجود العديد من المخاطر القانونية الذى تواجه الرياضة المصرية ويرى الباحث ان قانون الرياضة اصبح تشريع قائم كما توجد العديد من المخاطر التشريعية التى أصبحت تمثل تهديد واضح لإستمرار وتطوير الرياضة المصرية لذا يحاول الباحث اعداد قائمة بالمخاطر القانونية المحتملة الحدوث او التى حدثت بالفعل فى المجال الرياضى مع وضع سياسات لدرء المخاطر القانونية التى حدثت او المتوقع حدوثها فى المجال الرياضى وضع آليات للتعامل مع ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.

مصطلحات البحث:

ادارة المخاطر القانونية:

العملية التى يتم من خلالها رصد المخاطر القانونية وتقييمها وقياسها، للوصول إلى الطريقة الصحيحة للتعامل معها، والعمل على استثمار الامكانات التشريعية للحد من الأثر السلبي للمخاطر التي تقف عائقًا في تحقيق الأهداف المنشودة، والسيطرة على هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية. (تعريف اجرائى)

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وضع تصور متقرح لآليات لإدارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى من خلال:

- التعرف على انواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.
- التعرف على السياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.
- التعرف على خطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.

تساؤلات البحث:

- ما هى انواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى؟
- ما هى السياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى؟
- ما هى خطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى؟

الدراسات السابقة:

١- قام محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠٠٨) بدراسة بعنوان السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الأندية الرياضية وإستهدفت الدراسة التعرف على أهمية ودور السياسة التشريعية فى المجال الرياضى والتطور التشريعى للمنظمات الحكومية والأهلية فى مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٧ والتعرف على الميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والميثاق الأولمبى وتقويم التشريعات الرياضية المحلية وملائمتها

للتشريعات الدولية. (٥)

٢- قام محمد ابراهيم مغاورى عام (٢٠١٣م) بدراسة بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والإحتراف فى إطار الجودة وأهم نتائج البحث عدم وجود تشريعات تعمل على خدمة الهواية أو الإحتراف وأن التشريعات القائمة حالياً لا ينطبق عليها معايير جودة التشريع وأنها لا تتلائم مع التشريعات الدولية سواء على مستوى الهواية أو الإحتراف. (٦)

٣- قام كلا من أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة عام (٢٠١٤م) بدراسة بعنوان أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، ومن اهم النتائج أن القوانين والتشريعات الرياضية بالسودان لاتعمل على تطوير الرياضة. (١)

٤- قام ليث كمال نصراوين عام (٢٠١٧م) بدراسة بعنوان متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، خلصت الدراسة إلى أن الاهتمام بعملية الصياغة التشريعية من شأنه أن يؤثر إيجابا على إصلاح التشريعات وجعلها أكثر ملائمة للاحتياجات المجتمعية وأكثر قابلية للتطبيق على المراكز القانونية للأفراد التي تصدر لتنظيمها.(٤)

٥- قام شاتوريناد Chateaureyhand عام ٢٠٠٥ بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية ومن اهم النتائج ان الاتجاهات السياسية الحكومية علي قمة هذه الاتحادات الرياضية، والتدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة. (١٠)

اجراءات البحث:

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفى لملائمته طبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في الفئات التالية: (اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق، اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية)

جدول (١) توصيف مجتمع وعينة البحث

م	مجتمع البحث	العينة الاساسية	العينة الاستطلاعية
١	اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق	١٠	٥
٢	اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية	٣٥	١٠
	الاجمـــالى	٤٥	١٥

وقد حصل الباحث على الاستجابات بالطريقة العمدية العشوائية.

- أدوات جمع البيانات:

وقد استخدم الباحث الأدوات الآتية لجمع البيانات:

١- تحليل الوثائق والسجلات (قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م)

٢- الاستبيان

حساب المعاملات العلمية للاستبيان:

أولا: الصدق: قام الباحث بحساب الصدق من خلال طريقتين وهما:

ب-صدق المحكمين: تم عرض استمارة الاستبيان على عدد (١٠) خبراء وذلك لإستطلاع رأيهم العلمي حول مدى ملائمة المحاور ومدى ملائمة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى ملائمة ميزان التقدير المقترح، بغرض حساب درجة إتفاقهم على المحاور العبارات، ولم يتم تعديل أو حذف أى محاور أو عبارات، وقد إرتضى الباحث نسبة الإتفاق ٧٠%.

ت- صدق الاتساق الداخلى: قام الباحث بإجراء دراسة إستطلاعية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان وفقًا لرأي الخبراء على عينة استطلاعية بلغت (١٥) فرد لحساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين العبارات والمحاور، تم التحقق من صدق الاستبيان عن طريق ايجاد الإرتباط الثنائي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ولم يتم حذف أى عبارات (* قيمة "ر" الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) =٠.٥١٤)

جدول (٢) آراء السادة الأساتذة الخبراء

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	%	م	%	م	%
١	٩٠٪	١	١٠٠٪	١	١٠٠٪
٢	٨٠٪	٢	٩٠٪	٢/١	١٠٠٪
٣	٩٠٪	٣	١٠٠٪	٢/٢	١٠٠٪
٤	١٠٠٪	٤	٨٠٪	٢/٣	١٠٠٪
٥	١٠٠٪	٥	١٠٠٪	٢/٤	١٠٠٪
٦	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	٢/٥	١٠٠٪
٧	١٠٠٪	٧	١٠٠٪	٢/٦	١٠٠٪
٨	١٠٠٪	٨	١٠٠٪	٢/٧	١٠٠٪
٩	١٠٠٪	٩	١٠٠٪	٢/٨	١٠٠٪
١٠	١٠٠٪				
١١	١٠٠٪				

جدول (٣) معامل الإرتباط

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠.٦٨٥	١	٠.٦٥٥	١	٠.٥٩١
٢	٠.٧٩٤	٢	٠.٧٩٨	٢	٠.٧٠٦
٣	٠.٨٨١	٣	٠.٩٠٩	٣	٠.٨٣٤
٤	٠.٧١٦	٤	٠.٨٣٣	٤	٠.٩١١
٥	٠.٦٧٧	٥	٠.٥٦١	٥	٠.٧١٨
٦	٠.٦٩٤	٦	٠.٨٢٥	٦	٠.٨٦٩
٧	٠.٨٧٦	٧	٠.٧٣٤	٧	٠.٨٠٩
٨	٠.٩٠٢	٨	٠.٦٧١	٨	٠.٨٧١
٩	٠.٧١٣	٩	٠.٧٨٢	٩	٠.٧٩١
١٠	٠.٨٣٦				
١١	٠.٧٢٧				

ثانيا: الثبات:

ثبات الإستبيان: ولتحقيق ثبات الإستبيان، قام الباحث باستخدام معامل (ألفا لكرونباخ)، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

جدول (٤) قيم معامل ألفا Alpha لمحاور الاستبيان

البعد	مسمى المحور	قيمة معامل Alpha
الأول	انواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى	٠.٨٣٦
الثانى	السياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.	٠.٧٩٥
الثالث	خطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.	٠.٨٠١

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (١٣) ومستوى (٠.٠٥) =(٠.٥١٤)

يتضح من جدول رقم (٤) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح بين (٠.٨٣٦، ٠.٧٩٥) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

تحليل ومناقشة النتائج:

جدول (٥) التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لإجابات عينة البحث على المحور الأول

أنواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى (ن=٤٥)

م	العبارات	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
١	المخاطر المرتبطة بقانون العمل وعلاقته باللاعبين والمدربين والاداريين فى المجال الرياضى.	٢٥	١٢	٨	١٠٧	٧٩.٣	١٠.٥
٢	المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية المرتبطة بالفعاليات الرياضية.	٢٣	١٦	٦	١٠٧	٧٩.٣	٩.٧
٣	مخاطر تتعلق بالتأمين الرياضي والضرائب على الافراد والهيئات العاملة فى المجال الرياضى.	١٩	١٨	٨	١٠١	٧٤.٨	٤.٩
٤	مخاطر تتعلق بعدم وجود قواعد الحوكمة الرياضية التى تحكم العلاقة بين الهيئات الرياضية المختلفة.	٢٤	١٦	٥	١٠٩	٨٠.٧	١٢.١
٥	مخاطر تتعلق بعدم وضوح القواعد القانونية الخاصة بالاستثمار والتسويق والرعاية فى المجال الرياضى	٣٤	١٠	١	١٢٣	٩١.١	٣٨.٨
٦	مخاطر تتعلق بالأمن الرياضى والرقابة على الهيئات والمنشآت الرياضية.	٢٦	١٦	٣	١١٣	٨٣.٧	١٧.٧
٧	مخاطر مرتبطة بعدم وجود معايير الجودة والتميز الرياضي	٣٠	١٣	٢	١١٨	٨٧.٤	٢٦.٥
٨	مخطر مرتبطة بالسلطات (تركيز السلطات والتضارب بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتاسيس السلطة وتشخيص السلطة)	٣٢	١١	٢	١٢٠	٨٨.٩	٣١.٦
٩	مخاطر صياغة (عدم الصياغة العلمية السليمة للقواعد القانونية وعدم دستورية القانون او اللوائح المفسرة او التضارب مع الاتفاقيات والتشريعات الرياضية الدولية).	٤٠	٥	٠	١٣٠	٩٦.٣	٢٧.٢
١٠	مخاطر ترتبط بعقود اللاعبين والمدربين والاداريين والعقود التجارية والرياضية.	٢١	١٧	٧	١٠٤	٧٧.٠	٦.٩
١١	مخاطر ترتبط بالتحكيم وفض المنازعات الرياضية.	٣٨	٦	١	١٢٧	٩٤.١	٥٣.٧

قيمة كا٢ عند مستوى (٠.٠٥) = ٥.٩٩

ويتضح من جدول (٥) تراوحت النسبة المئوية للمحور الأول أنواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى بين (٩٦.٣%-٧٤.٨%) وحصلت العبارة "مخاطر عدم الصياغة العلمية السليمة للقواعد القانونية وعدم دستورية القانون أو اللوائح المفسرة أو التضارب مع الاتفاقيات والتشريعات الرياضية الدولية"، والعبارة "مخاطر ترتبط بالتحكيم وفض المنازعات فى المجال الرياضى" ويرى الباحث أنه على القائم بالصياغة فهم الأهداف التي يرمي إليها التشريع من خلال أسس التشريع وأن يستعين بمشورة الفنيين على فهمها إن كان الموضوع بعيداً عن مجال تخصيصه، وأن تكون لديه القدرة كنتيجة لإستيعابه أسس التشريع على توجيه الإستفسارات التكميلية للجهة مقدمة المذكرة والجهات ذات الصلة بالموضوع.

كما أكدت نتائج البحث على أن عملية الصياغة تحتاج إلى التواصل الدائم مع الجهة مقدمة المشروع وطرح الإستفسارات اللازمة لها وخصوصاً في المسائل الرئيسة، كما له عقد اجتماعات معها يقدم فيها مقترحاته ويتمّ تحرير محاضرها، ويجب على القائم بالصياغة التشريعية التثبّت من دستورية التشريع محلّ الصياغة، وتقع عليه مسؤولية تنبيه الجهة في حالة وجود تعارض بين مشروعها والمبادئ الدستورية والتشاور معها لإيجاد الحلّ المناسب لذلك، ويندرج في هذا السياق التثبّت من مراعاة الإتفاقيات الدولية المبرمة مع الدولة فى المجال الرياضى وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى، ٢٠٠٧م.

ويرى الباحث انه يجب على القائم بالصياغة التشريعية البحث جيداً في التشريعات الوطنية ذات العلاقة بالتشريع محلّ الصياغة للوقوف على مدى الحاجة إليه وعدم وجود تشريع نافذ يفي بالغرض، كما أن البحث سيمكّنه من تجنّب التناقض بينها وتجنّب ما ليس مقصوداً إلغاؤه، كما يجب البحث في قرارات المحاكم العليا، والمراجع الفقهية والتشريعات المقارنة ذات الصلة بالموضوع، وعلى القائم بالصياغة التشريعية التنبّه إلى مدى تأثير التشريع على الأوضاع القائمة بشكل عام، والتشاور مع الجهة مقدمة المشروع في حال توقّع نشوء آثار سلبية عند تطبيقه، ومعرفة وسائل تحقيق أهداف التشريع، وايضا على القائم بالصياغة التشريعية الإسهام في ضمان وحدة التشريع وتوحيد أسس الصياغة التشريعية وتوحيد المصطلحات القانونية، واهمية ان تتلائم التشريعات الرياضية المحلية مع التشريعات الاقليمية والقارية والدولية والعالمية والاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها جمهورية مصر العربية فى المجال الرياضى، ويعد الميثاق الاولمبى هو دستور الحركة الأولمبية العالمية ويجب أن تتوافق كافة القوانين واللوائح المنظمة للعمل فى المجال الرياضى مع الميثاق الأولمبى، وبهذا يجيب الباحث على التساؤل الأول: ما هى أنواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى؟

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لاجابات عينة البحث على المحور الثانى
السياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى (ن=٤٥)

م	العبارات	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢

١	التعرف على جوانب القصور فى القوانين ووضع السياسات الخاصة لاحتواء الازمات من جراء تطبيقها فى المؤسسات الرياضية	٣٤	١١	٠	١٢٤	٩١.٩	١١.٧
٢	وضع لوائح تتميز بالصياغة التشريعية الملائمة ويتوافر فيها المتطلبات التشريعية:	–	–	–	–	–	–
٢/١	تأديبية: توضح الجزاءات والطرق التاديبية للهيئات والافراد فى المجال الرياضى بشكل وائح ولايتعارض مع القواعد القانونية فى الدولة	٣٦	٩	٠	١٢٦	٩٣.٣	١٦.٢
٢/٢	تحفيزية: توضح الاجراءات التحفيزية والمكافات للهيئات والافراد التى تسعى للتميز فى تطبيق اللوائح والقوانين.	٣٩	٦	٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢
٢/٣	وقائية: التشريعات الرياضة هدفها الاساسى الوقاية من حدوث المخاطر او الازمات وليس معالجتها.	٣٦	٨	١	١٢٥	٩٢.٦	٤٥.٧
٢/٤	انشائية: يتم انشاء لوائح داخلية للهيئات الرياضية فى ضوء هذه اللائحة	٢٩	١٢	٤	١١٥	٨٥.٢	٢١.٧
٢/٥	معرفية: توفر فرص التعرف على المجالات الصحيحة لسير العمل فى الهيئات الرياضية.	٣١	٩	٥	١١٦	٨٥.٩	٢٦.١
٢/٦	معيارية: وضع معايير للاداء وطريقة العمل الصحيحة مثل معايير المحاسبة والرقابة والمراجعة او وضع دليل للحوكمة فى الهيئات الرياضية	٣١	١١	٣	١١٨	٨٧.٤	٢٧.٧
٢/٧	دستورية: تتميز اللائحة بقواعد قانونية سليمة تتلائم مع الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية وتحديد صلاحيات المؤسسات الرياضية بوضوح بما لايخالف القانون.	٤١	٤	٠	١٣٤	٩٧.٠	٣٠.٤
٢/٨	الاتزان: صياغة اللائحة تتميز بالوضوح والموضوعية وتوازن بين طبيعة عمل المؤسسات الرياضية المختلفة والتشريعات المحلية والدولية	٣٩	٦	٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢

قيمة كا^{2} عند مستوى (٠.٠٥) = ٥.٩٩

ويتضح من جدول (٦) تراوحت النسبة المئوية للمحور الثانى السياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى بين (٩٧.٠%-٨٥.٢%) وقد حصلت العبارة المتطلبات التشريعية دستورية: تتميز اللائحة بقواعد قانونية سليمة تتلائم مع الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية وتحديد صلاحيات المؤسسات الرياضية بوضوح بما لايخالف القانون" على أعلى نسبة مئوية (٩٧.٠%) وهذا يؤكد على ضرورة الاهتمام بالتدرج التشريعى فلا يجوز ان تخالف اللوائح القوانين ولا يجوز ان تخالف القوانين الدستور والقاعدة القانونية فى المجال الرياضى هى عبارة عن قواعد عامة مجردة (أي ليس ضروري أن تختص بفئة بعينها ولا حالة بعينها ولا زمن بعينه) ملزِمةً (أي تترتب عقوبات على من يخالفها)، والقوانين يقوم بوضعها السلطة التشريعية، واللوائح يقوم بوضعها السلطة التنفيذية، لتنظيم التفصيلات المتعلقة بتطبيق القوانين، وتنظيم المصالح العامة في الدولة، ويشمل التشريعات المتعلقة بتنظيم المسائل الإدارية وهى التشريعات تصدر من السلطة التنفيذية وذلك من خلال أو بموجب نص متضمن في الدستور، وذلك بصورة لا يمنحها صلاحية إصدار التشريعات ويتحدد موضوعها بالتنظيم الإداري.

ويرى الباحث انه فى حالة وجود مخاطر قانونية تتعلق باللائحة فيمكن تعديلها من خلال اصدار لائحة جديدة من الوزير المختص بعد تعديل المواد القانونية التى يوجد بها عدم صياغة جدية او اخطاء قانونية أما فى حالة وجود قانون معيب مثل قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ فيجب اعداد لائحة تعمل

على ادارة ومواجهة المخاطر القانونية التى تنجم عن تطبيق هذا القانون حيث يتطلب تعديل القانون وقتاً اكبر كما ان مجلس النواب هو الجهة المختصة بوضع التشريعات او تعديلها لذا يقترح الباحث لادارة المخاطر القانونية التى نتجت عن تطبيق هذا القانون صناعة لائحة للهيئات الرياضية (اندية- اتحادات) تعمل على تنظيمها بطريقة تضمن عدم وقوع ازمات وتتلائم مع الدستور والقانون والاتفاقيات والمواثيق واللوائح الدولية وتعمل على تنظيم النشاط الرياضى بصورة افضل لضمان الكفاءة والتطبيق الايجابى المنظم للقواعد القانونية ويجب ان تتميز هذه اللائحة ايضا بكونها تعطى فرصة لانشاء وتكوين لوائح داخلية سليمة للهيئات الرياضية فى ضوء لائحة الوزارة، كما يجب ان تتضمن اللائحة معايير واضحة لطرق الرقابة وان تتضمن اجراءات تحفيزية للهيئات الملتزمة قانونيا واجراءات تأديبية لعدم الالتزام، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى ٢٠٠٨م.

ويرى الباحث ان التشريعات ليس دورها فقط علاج الازمات او المخاطر فى المجال الرياضى بل دورها الاساسى هو ان تكون تشريعات وقائية فالتشريعات الرياضة هدفها الاساسى الوقاية من حدوث المخاطر او الازمات وليس معالجتها، وبهذا يجيب الباحث عن التساؤل الثانى ما هى السياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى؟

جدول (٧) التكرارات والنسب المئوية وكا٢ لاجابات عينة البحث على المحور الثالث

خطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى (ن=٤٥)

م	العبارات	اوافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%	كا٢
١	التحضير لادارة المخاطر القانونية من خلال التخطيط ووضع قائمة بالمخاطر المتوقعة ورسم خريطة نطاق المخاطر	٤١	٤	٠	١٣٤	٩٧.٠	٣٠.٤
٢	تحديد المخاطر أي التعرف على المخاطر القانونية ذات الأهمية. ويبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها.	٣٦	٩	٠	١٢٦	٩٣.٣	١٦.٢
٣	تقييم المخاطر من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها او تكرارها وتقييم الامكانات اللازمة للتعامل معها.	٣٩	٦	٠	١٢٩	٩٥.٦	٢٤.٢
٤	التعامل مع المخاطر بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها لمحاولة تحجيم الاثر السلبى للقواعد القانونية غير السليمة.	٣٠	١١	٤	١١٦	٨٥.٩	٢٤.١
٥	وضع الخطة لادارة المخاطر القانونية وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرائق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر	٢٧	١٣	٥	١١٢	٨٣.٠	١٦.٥
٦	تنفيذ خطة ادارة المخاطر القانونية ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرائق المخطط أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر	٣٠	٩	٦	١١٤	٨٤.٤	٢٢.٨
٧	تجميد القواعد القانونية غير السليمة لحين اصدار قواعد قانونية سليمة شكلاً وموضوعاً.	٢٥	١٢	٨	١٠٧	٧٩.٣	١٠.٥
٨	اصدار قواعد قانونية جديدة تعمل على انهاء المخاطر او تقليل الخسائر التى نتجت عن تطبيق القواعد القانونية غير السليمة	٣٥	١٠	٠	١٢٥	٩٢.٦	١٣.٨

٩	مراجعة وتقييم اصدار القواعد القانونية فمن خلال الممارسة والخبرة تظهر على أرض الواقع الحاجة إلى استخدام المعرفة القانونية المتوفرة.	٣٧	٨	٠	١٢٧	٩٤.١	١٨.٦

قيمة كا^{2} عند مستوى (٠.٠٥) = ٥.٩٩

ويتضح من جدول (٦) تراوحت النسبة المئوية للمحور الثالث خطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى بين (٩٧.٠%-٨٣.٠%) وحصلت العبارة التحضير لادارة المخاطر القانونية من خلال التخطيط ووضع قائمة بالمخاطر المتوقعة ورسم خريطة نطاق المخاطر على اعلى نسبة مئوية (٩٧.٠%) وتأتى أولى خطوات إدارة المخاطر القانونية هى التحضير لإدارة الخطر من خلال التخطيط المسبق للمخاطر القانونية المحتملة ووضع خطة لكل خطر ورسم خريطة نطاق الخطر ونطاق العمل على مواجهة الخطر ثم تأتى المرحلة الثانية والتى تتضمن تحديد المخاطر أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية وتحديدها وفقا لأهميتها ودرجة تأثيرها والتعرف على مصدر القواعد القانونية التى شكلت خطر على المجتمع الرياضي ويمكن التحديد من خلال التحديد المعتمد على الأهداف حيث إن المنظمات جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة، أو التحديد المعتمد على السيناريو في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى بين عناصر الحركة الرياضية، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة أو التحديد المعتمد على التصنيف وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر، أو مراجعة المخاطر الشائعة بحيث يوجد فى كل مؤسسة قوائم بالمخاطر القانونية المحتملة.

وقد أكدت نتائج البحث على أهمية مرحلة التقييم حيث بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. وصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها، حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادةً ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية، ثم تأتى مرحلة التعامل مع المخاطر من خلال التجنب هي عملية أو محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، أو تقليص حجم الخطر ومحاولة احتوائه على وضعه القائم دون حدوث تفاقم فى الازمات ثم تاتى مرحلة وضع الخطة، وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الوسائل والطرق والادوات التي ستتبع او التى سيتم استخدامها للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يُسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، على الخطة أن تقترح وسائل تحكم تكون منطقية وقابلة للتطبيق من اجل إدارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى.

ثم تاتى مرحلة التنفيذ ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرائق المخطط أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. ثم تاتى مرحلة تجميد القواعد القانونية التى يشوبها العوار القانونى او عدم الدستورية وذلك لتقليل حدوث الازمات الناتجة عن تطبيق هذه القواعد ثم تأتى مرحلة اصدار قواعد قانونية بديلة أو مكلمة مثل

إصدار لائحة سليمة مع تعليق بعض مواد فى قانون معيب تعمل على إنهاء المخاطر أو تقليل الخسائر التى نتجت عن تطبيق القواعد القانونية غير السليمة، ثم مرحلة مراجعة وتقييم الخطة حيث تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع، تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط، واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، ويجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري وذلك من اجل تقييم وسائل التحكم المستخدمة سابقا إذا ما زالت قابلة للتطبيق وفعالة، ومن اجل تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، وبهذا يجيب الباحث على التساؤل الثالث

الاستنتاجات:

استنتاجات خاصة بأنواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى:

- المخاطر المرتبطة بقانون العمل وعلاقته باللاعبين والمدربين والاداريين فى المجال الرياضى.
- المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية المرتبطة بالفعاليات الرياضية.
- مخاطر تتعلق بالتأمين الرياضي والضرائب على الافراد والهيئات العاملة فى المجال الرياضى.
- مخاطر تتعلق بعدم وجود قواعد الحوكمة الرياضية التى تحكم العلاقة بين الهيئات الرياضية المختلفة.
- مخاطر تتعلق بعدم وضوح القواعد القانونية الخاصة بالاستثمار والتسويق والرعاية والفرانشايز فى المجال الرياضى
- مخاطر تتعلق بالأمن الرياضى والرقابة على الهيئات والمنشآت الرياضية.
- مخاطر مرتبطة بعدم وجود معايير الجودة والتميز الرياضي
- مخطر مرتبطة بتركيز السلطات والتضارب بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتاسيس السلطة وتشخيص السلطة.
- مخاطر عدم الصياغة العلمية السليمة للقواعد القانونية وعدم دستورية القانون او اللوائح المفسرة او التضارب مع الاتفاقيات والتشريعات الرياضية الدولية.
- مخاطر ترتبط بعقود اللاعبين والمدربين والاداريين والعقود التجارية والرياضية
- مخاطر ترتبط بالتحكيم وفض المنازعات فى المجال الرياضى.

استنتاجات خاصة بالسياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى:

- التعرف على جوانب القصور فى القوانين ووضع السياسات الخاصة لاحتواء الازمات من جراء تطبيقها فى المؤسسات الرياضية.
- وضع لوائح تتميز بالصياغة التشريعية الملائمة ويتوافر فيها المتطلبات التشريعية:
  - تأديبية: توضح الجزاءات والطرق التاديبية للهيئات والافراد فى المجال الرياضى بشكل واضح ولايتعارض مع القواعد القانونية فى الدولة.

- تحفيزية: توضح الاجراءات التحفيزية والمكافات للهيئات والافراد التى تسعى للتميز فى تطبيق اللوائح والقوانين.
- وقائية: تحاول معالجة الخلل الذى حدث فى القانون لتمنع وقوع الازمات فى المجال الرياضى
- انشائية: يتم انشاء لوائح داخلية للهيئات الرياضية فى ضوء هذه اللائحة
- معرفية: توفر فرص التعرف على المجالات الصحيحة لسير العمل فى الهيئات الرياضية.
- معيارية: وضع معايير للاداء وطريقة العمل الصحيحة مثل معايير المحاسبة والرقابة والمراجعة او وضع دليل للحوكمة فى الهيئات الرياضية.
- دستورية: تتميز اللائحة بقواعد قانونية سليمة تتلائم مع الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية وتحديد صلاحيات المؤسسات الرياضية بوضوح بما لايخالف القانون.
- الاتزان: صياغة اللائحة تتميز بالوضوح والموضوعية وتوازن بين طبيعة عمل المؤسسات الرياضية المختلفة والتشريعات المحلية والدولية.

استنتاجات خاصة بخطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى:

- التحضير لادارة المخاطر القانونية من خلال التخطيط ووضع قائمة بالمخاطر المتوقعة ورسم خريطة نطاق المخاطر.
- تحديد المخاطر أي التعرف على المخاطر القانونية ذات الأهمية. ويبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها.
- تقييم المخاطر تجرى عملية التقييم من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها او تكرارها وتقييم الامكانات اللازمة للتعامل معها.
- التعامل مع المخاطر بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها لمحاولة تحجيم الاثر السلبى للقواعد القانونية غير السليمة.
- وضع الخطة لادارة المخاطر القانونية وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرائق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر
- تنفيذ خطة ادارة المخاطر القانونية ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرائق المخطط أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر
- تجميد القواعد القانونية غير السليمة لحين اصدار قواعد قانونية سليمة شكلا وموضوعا
- اصدار قواعد قانونية جديدة تعمل على انهاء المخاطر او تقليل الخسائر التى نتجت عن تطبيق القواعد القانونية غير السليمة
- مراجعة وتقييم اصدار القواعد القانونية فمن خلال الممارسة والخبرة تظهر على أرض الواقع الحاجة إلى استخدام المعرفة القانونية المتوفرة

التوصيات:

توصيات خاصة بأنواع المخاطر القانونية فى المجال الرياضى:

- يجب العناية بصياغة الأسباب الموجبة للتشريعات الرياضية ومذكراتها الإيضاحية والإحتفاظ بحصيلة الأعمال التحضيرية لها ووضعها بشكل ييسّر لذوي الشأن الرجوع إليها.
- يجب ان تولى الإدارات القانونية في وزارة الشباب والرياضة ملاحظة إستمرار ملاءمة التشريعات واقتراح الحلول لمواجهة المتغيّرات والمستجدات وتزويد هذه الإدارات بالمهارات البشرية والإمكانيات التي تساعدها على القيام بهذه المهام.
- أهمية تخصيص قسم للترجمة في إدارات التشريع وذلك لترجمة التشريعات الأجنبية في الدول المتقدمة قصد الإستفادة منها عند إعداد التشريعات المماثلة لمواكبة التطوّر التشريعي في العالم.
- يجب إحترام المبادئ الواردة بالدستور بشأن الشباب والرياضة وضرورة الإلتزام بعدم مخالفتها وسنّ تشريعاتها بالأداة القانونية التي حدّدها الدستور.
- يجب وضع خطط وسيناريوهات التعامل مع المخاطر القانونية من خلال خبراء ومتخصصون فى المجال الرياضى والتشريعى.

توصيات خاصة بالسياسة التشريعية لمواجهة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى:

- يجب التعرف على جوانب القصور فى القوانين ووضع السياسات الخاصة لاحتواء الازمات من جراء تطبيقها فى المؤسسات الرياضية.
- يجب وضع لوائح تتميز بالصياغة التشريعية السليمة ويتوافر فيها المتطلبات التشريعية الملائمة.
- تشجيع تبادل الزيارات الثنائية بين المختصّين في مجال التشريع الرياضى في الدول العربية والاوروبية للإستفادة من تجاربهم وتوثيق التعاون في هذا المجال.
- ضرورة توفير الدعم المادّي والمعنوي لصياغة تشريعات رياضية تتميز بالجودة ليتمكّن من القيام بمهامه على أكمل وجه.
- يجب مراجعة التشريعات بواسطة خبراء رياضيين وقانونيين خلال فترات دورية مناسبة وعلى وجه الخصوص التشريعات ذات الصلة بالإتفاقيات والمواثيق الدولية.
- ضرورة مراعاة عدم تعارض مواد التشريع المقترح مع بعضها البعض وكذلك مراعاة التجانس بين التشريع المقترح والتشريعات النافذة.

توصيات خاصة بخطوات ادارة المخاطر القانونية فى المجال الرياضى:

- يجب اعداد كادر لوظيفة مختص بادارة المخاطر القانونية تابع لادارة الشئون القانونية بوزارة الشباب والرياضة.
- ضرورة إعتماد مشروع برنامج الحدّ الأدنى لتأهيل الكوادر التشريعية وبرنامج التأهيل التخصّصي والمستمرّ وفق ما ورد في ورقة العمل المقدّمة من المركز.

- ضرورة إعتماد خطّة الدعم المادّي والمعنوي لتنمية القدرات الفنّية في مجال صياغة التشريعات
- ضرورة تشكيل لجنة من كبار المختصّين في المجال الرياضى وإدارات التشريع لإعداد دليل نموذجي لقواعد إعداد التشريعات الرياضية بمختلف أنواعها للإستعانة به في التأهيل الإعدادي.
- يجب مشاركة خبراء التشريع الرياضى في المؤتمرات والندوات والمحافل العربية والدولية المعنية بالموضوعات التشريعية الرياضية وكذلك لدى إعداد الإتفاقيات العربية والدولية.
- يجب إتاحة الفرصة لإسهام القطاع الخاص في إعداد الدراسات وعقد الندوات التي تنظمها الدولة.
- يجب دعوة الهيئات الرياضية لإبداء ملاحظاتها حول مشاريع القوانين النموذجية، وموافاة هذه الهيئات بتلك التشريعات بعد الإنتهاء من إعدادها وإقرارها لتحقيق الإستفادة منها.

المراجع العلمية:

اولا: المراجع العربية:

١- أحمد ادم أحمد، هدى عبدالرحيم عمارة: أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، بحث علمى منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية البدنية والرياضة، ٢٠١٤م.

٢- بهاء سيد محمود واخرون: الاتجاهات الحديثة لصناعة قانون الرياضة، مركز الكتاب الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦م.

٣- كمال درويش وآخرون: النظم الرياضية والبنية التشريعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٤- ليث كمال نصراوين: متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، بحث علمى منشور، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، المؤتمر السنوي الرابع القانون أداة للإصلاح والتطوير العدد الثانى، مايو ٢٠١٧م.

٥- محمد ابراهيم مغاورى: السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الأندية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٨م.

٦- محمد ابراهيم مغاورى: تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والإحتراف فى إطار الجودة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠١٣م

٧- محمد ابراهيم مغاورى: الاسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، مركز الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م.

٨- ناجى اسماعيل حامد، محمد ابراهيم مغاورى: الادارى المحترف، مركز الكتاب الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.

٩- نبيه العلقامى: التشريعات والقوانين الرياضية مدخل للجودة، المصرية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

١٠- Chateaureynaud, y. :- Sport – new stakeout power at the local level ,Journal des Scion's et techniques des activities physiques et sportive, Vol.١٠,No.٢٠ , Grenoble , France , ٢٠٠٥ .